

محاضرة: IAS 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

يحكم معيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS 8) كيفية تعامل المنشآت مع التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في القوائم المالية للفترة السابقة. ويعد هذا المعيار من الركائز الأساسية ضمن منظومة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يهدف إلى تعزيز اتساق وموثوقية المعلومات المالية، وزيادة قابليتها للمقارنة عبر الزمن وبين المنشآت المختلفة. من خلال ذلك، يساهم IAS 8 في تقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ويعكس صورة صادقة وعادلة عن الأداء المالي والمركز المالي للمنشآت.

1. أهداف المعيار

يهدف IAS 8 إلى وضع معايير دقيقة لاختيار السياسات المحاسبية وتحديد آلية تغييرها عندما يكون ذلك ضروريًا، سواء نتيجة لظهور معايير محاسبية جديدة أو لتحقيق معلومات أكثر موثوقية وملاءمة. كما يوضح كيفية معالجة التغيرات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية، مثل تغييرات العمر الإنتاجي للأصول أو معدلات الإهلاك. إضافة إلى ذلك، يحدد المعيار كيفية اكتشاف وتصحيح الأخطاء المحاسبية التي تؤثر على الفترات السابقة، بما يضمن أن تكون القوائم المالية معبرة بدقة عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة. وفي النهاية، يسعى المعيار إلى ضمان اتساق عرض القوائم المالية عبر الزمن، مما يسهل مقارنة الأداء المالي للشركات المختلفة، ويعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

2. نطاق المعيار

ينطبق IAS 8 على جميع المنشآت التي تعد قوائم مالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وينطبق تحديدًا عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وعند المحاسبة عن التغيرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية، وكذلك عند تصحيح الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة. يضمن هذا النطاق أن تلتزم جميع المنشآت بمبادئ موحدة لتحقيق الشفافية والجودة في المعلومات المالية المعروضة.

3. المفاهيم والتعريفات الأساسية

تُعرف السياسات المحاسبية بأنها المبادئ والأسس والقواعد التي تعتمدها المنشأة عند إعداد وعرض القوائم المالية. أما التغيير في السياسة المحاسبية فهو الانتقال من تطبيق سياسة محاسبية مقبولة إلى أخرى مقبولة أيضًا، أو تغيير الأساس المستخدم في القياس المحاسبي. التغيير في التقدير المحاسبي، بالمقابل، يعني تعديل القيمة الدفترية لأصل أو التزام بناءً على ظروف أو معلومات جديدة. الأخطاء المحاسبية تُعرف بأنها السهو أو التحريف غير المقصود في القوائم المالية للفترة السابقة، سواء ناتجة عن الإخفاق في استخدام معلومات موثوقة أو سوء استخدامها.

يعبر مفهوم التطبيق بأثر رجعي عن استخدام سياسة محاسبية جديدة كما لو كانت مطبقة منذ البداية، بينما يشير إعادة العرض بأثر رجعي إلى تصحيح الأخطاء بطريقة تُظهر القوائم المالية كما لو أن الخطأ لم يقع. أما التطبيق المستقبلي فيُعنى بتطبيق التغيرات أو السياسات الجديدة فقط على الفترات القادمة دون تعديل البيانات السابقة.

4. السياسات المحاسبية

عند التعامل مع معاملة أو حدث ما، يجب على المنشأة أن تطبق المعيار المحاسبي الدولي الذي يعالج هذه المعاملة بشكل مباشر. وإذا لم يوجد معيار محدد، تستخدم الإدارة حكمها المهني لتطوير سياسة محاسبية تؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة وموثوقة. ينبغي أن تكون المعلومات قادرة على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتعتبر بأمانة عن المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي، كما يجب أن تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات بصورة حيادية ومتحفظة وشاملة. علاوة على ذلك، يتطلب المعيار الالتزام بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية عبر الفترات المختلفة، ما لم يستدعي التغيير وجود معيار محاسبي جديد أو تحقيق معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.

5. التغييرات في السياسات المحاسبية

يسمح IAS 8 بتغيير السياسة المحاسبية فقط في حالتين: الحالة الأولى هي إذا كان التغيير مفروضاً من خلال إصدار معيار محاسبي دولي جديد أو تعديل على معيار قائم. الحالة الثانية هي عندما يؤدي التغيير إلى تقديم معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية. عندما يتم تغيير سياسة محاسبية، ينبغي تطبيق التغيير بأثر رجعي، أي تعديل القوائم المالية للفترات السابقة وكأن السياسة الجديدة كانت مطبقة منذ البداية. يتطلب ذلك تعديل رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة وإعادة عرض القوائم المالية المقارنة. كما يُلزم المعيار المنشأة بالإفصاح عن طبيعة التغيير وأسبابه وتأثيره على القوائم المالية.

6. القيود على التطبيق بأثر رجعي

في بعض الحالات العملية، قد يكون من غير الممكن تطبيق التغيير بأثر رجعي بسبب صعوبة الحصول على معلومات مالية دقيقة للفترات السابقة. عندئذٍ، يُسمح للمنشأة بتطبيق التغيير على أقرب فترة ممكنة يكون فيها التطبيق بأثر رجعي عملياً.

7. التغييرات في التقديرات المحاسبية

التقديرات المحاسبية تعتمد بطبيعتها على معلومات وظروف متغيرة، وتستلزم استخدام الحكم المهني، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة أو حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. عند حدوث تغيير في تقدير محاسبي، يتم الاعتراف بتأثيره على نحو مستقبلي فقط. بمعنى آخر، لا يتم تعديل القوائم المالية للفترات السابقة، بل يتم إدخال التغيير في الفترة الجارية والفترات المستقبلية المتأثرة به. ويجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة ومقدار التغيير متى كان له تأثير جوهري على النتائج المالية الحالية أو المستقبلية.

8. معالجة وتصحيح الأخطاء

عندما يتم اكتشاف خطأ جوهري يتعلق بفترة سابقة، يتطلب IAS 8 تصحيحه بأثر رجعي، أي كأن الخطأ لم يقع أصلاً. يتم إعادة عرض القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة، مع تعديل رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة إذا لزم الأمر. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإفصاح بوضوح عن طبيعة الخطأ، ومبالغ التصحيح لكل بند متأثر، وأثر ذلك على الفترات السابقة.

9. أمثلة تطبيقية

لتوضيح كيفية تطبيق IAS 8 عملياً، يمكن عرض الأمثلة التالية:

عندما تقوم شركة بتغيير طريقة تقييم المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) إلى طريقة المتوسط المرجح، فإن هذا يعتبر تغييراً في السياسة المحاسبية ويجب تطبيقه بأثر رجعي مع إعادة عرض القوائم المالية المقارنة.

في مثال آخر، إذا قامت شركة بزيادة العمر الإنتاجي لأصل ثابت نتيجة لتحديث التقديرات، فهذا يعد تغييراً في التقدير المحاسبي ويؤثر فقط على الفترات المستقبلية. وفي حالة اكتشاف شركة لخطأ جوهري مثل عدم تسجيل عملية بيع في السنة السابقة، يجب تصحيح الخطأ بإعادة عرض القوائم المالية لتلك السنة كما لو أن الخطأ لم يحدث.